

المجموع

فيجب له حكمه قبل هذه الغسلة فيجب بعد غسله فيجب غسله بعد ما بقي ويجب التتربى إن كان لم يترب والثاني له حكمه قبل هذه الغسلة فيجب بعد ما كان قبلها والتتربى إن كان لم يتقدمها والثالث يكفيه غسلة واحدة وقد ذكر المصنف دليلاً قال المصنف رحمة الله تعالى فإن ولغ الخنزير فقد قال ابن القاسم قال في القديم يغسل مرة وقال سائر أصحابنا يحتاج إلى سبع مرات وقوله في القديم مطلق لأنه قال يغسل وأراد به سبع مرات والدليل عليه أن الخنزير أسوأ حالاً من الكلب على ما بنىاه فهو باعتبار العدد أولى الشر حاصل ما ذكره أن في ولوغ الخنزير طريقين أحدهما فيه قولان وهي طريقة ابن القاسم أحدهما يكفي مرة بلا تراب كسائر النجاسات والثاني يجب سبع مع التراب والطريق الثاني يجب سبع قطعاً وبه قال الجمهور وتأولوا نصه في القديم كما أشار إليه المصنف وأعلم أن الراجح من حيث الدليل أنه يكفي غسلة واحدة بلا تراب وبه قال أكثر العلماء الذين قالوا بنجاسة الخنزير وهذا هو المختار لأن الأصل عدم الوجوب حتى يرد الشعع لا سيما في هذه المسألة المبنية على التعبد ومن قال يجب غسله سبعة أَحْمَدَ وَمَالِكٌ فِي رِوَايَةِ عَنْهُ قَالَ صَاحِبُ الْعُدَدِ وَيَجْرِي هَذَا الْخَلَافُ الَّذِي فِي الْخَنْزِيرِ فِيمَا أَحَدُ أَبْوَيْهِ كَلْبٌ أَوْ خَنْزِيرٌ وَذَكْرُ صَاحِبِ التَّلْخِيمِ فِي الْمَتَوْلِدِ بَيْنَ الْكَلْبِ وَالْخَنْزِيرِ قَوْلَيْنِ وَهَذَا صَحِحٌ لَأَنَّ الشَّعْعَ إِنَّمَا وَرَدَ فِي الْكَلْبِ وَهَذَا الْمَتَوْلِدُ لَا يُسَمَّى كَلْبًا فَرْعَ في مسائل مهمة تتعلق بالولوغ مختصرة جداً إحداها قال أصحابنا لا فرق بين ولوغ الكلب وغيره من أجزاءه فإذا أصاب بوله أو روثه أو دمه أو عرقه أو شعره أو لعابه أو عضو منه شيئاً طاهراً مع رطوبة أحدهما يجب غسله سبعاً إحداهم بالتراب وقد ذكر المصنف هذا في أوائل مسائل الولوغ وقيل يكفي غسله في غير الولوغ مرة كسائر النجاسات حكاه المتولى والرافعي وغيرها وهذا الوجه متوجه وقوى من حيث الدليل لأن الأمر بالغسل سبعاً من الولوغ إنما كان لينفرهم عن مؤاكلة الكلب وهذا مفقود في غير الولوغ والمشهور في المذهب أنه يجب سبعاً مع التراب وبه قطع الجمهور لأنه أبلغ في التنفير من مقاربتها واقتنائها وإن أعلم الثانية لا يكفي التراب النجس على أحص الوجهين لأنه ليس بطهور والثاني يكفي لأن الغرض الاستظهار به الثالثة لو تنجزت أرض ترابية بنجاسة الكلب كفى الماء وحده سبع مرات من غير تراب أجنبي على أحص الوجهين إذ لا معنى لتترب التراب الرابعة قال أصحابنا لا يكفي في استعمال التراب ذره على المحل بل لا بد من ماء يمرجه به ليصل التراب بواسطته إلى جميع أجزاء المحل ويتمكن به وسواء طرح الماء